الكشاف ومحصل انه المحض ما كان لاحد اخا على حال من الاحوال الا على تلك الحالة التي سماها
كيد افاخذه بما مشيه لله وتيسيره له وحملوا هذا الاستثناء متصلا وكيف يكون متصلا
والمستثنى منه مقيد بكون الاخذ على دين الملك والمستثنى ليس على دين الملك ولكن على
شرعه يعقوب عليه الصلاة والسلام وقال بعد ذلك ويجوز ان يكون منقطعا وهو
واضح ولم يذكر الانقطاع في الكشاف والاصح بالاتصال في الصورة المذكورة وعجب كلامه
انما صورة المنقطع ولا يكون في كلامه اشكال كما صرح بذلك الصفوي والبيضاوي وقد
في المتصل الا ان يشاء الله ان يحمل ذلك حكم الملك فاعترضه ابو السعود بان المراد
ما يتدين الملك في ذلك الوقت فتعين محل الاتصال وقال ابو السعود هو منقطع لان
اخذ السارق اذا كان ممتنعا في ذلك الدين لم يكن داخلا في حكم الملك اصلا وتعقبه بانه
ليس مخالفا لدين الملك انما هو حكم بمقتضى معرفته بطلانه الى زيادة على معرفته
لم قال وقد يجوز الانقطاع وتامل احمالا لكلام الثلاثة وتجعل كلام الزمخشري
على اسلم الوجهين وهو الانقطاع كما ذكرنا ﴿ولم تقع﴾ معاذ الله ان ناخذ الا من وجدنا
متاعنا عنده هذه عبارة في غاية اللطف وفيها دفع توهم ان الاخذ لو كان
مستندا الى دعوى السرقة لم يجز الا بعد ثبوت السرقة وكان يقول الا من سرق
متاعنا كما ذكر الاخذ في الحقيقة غير مستند الى ذلك بل الى وحي مستقل فوجد لهم
فقال معاذ الله ان ناخذ الا من وجدنا متاعنا عنده اما في حقيقة الامر فلان
الذي وجدنا متاعنا عنده هو الذي امر بالاخذ وذلك الصواع بل وحي والما الظاهر انا
نحدثكم بغيا كم وهو ان نخلص من وجدنا متاعنا عنده وانما في ذينكم ان نخذ السارق
من وجد المتاع عنده كان وجود المتاع اعم من صورة السرقة كما ﴿ولم تقع﴾ فالاثم شر
مكانا ليس فيه سرقة انهم بل المعنى انهم شر مكانا في مرد سكم اذ خطاياكم تحمله
وما رسيم بريئون منه وادعاه دعوى تحتمن هذا هو ظاهر النظم الكريم ولم يذكر في الكشاف
المشروح هاهنا تفاسير المتقدمين ما ذكره في الكشاف من ان المراد انهم شر مكانا
في باب السرقة نعم اشار الى ما ذكرنا اشارة الصفوي واي الحاجة واما البيضاوي
وابو السعود فيعبر الزمخشري على ما ذكرتم ﴿ولم تقع﴾ بل سولت لكم انفسكم امرا فظاهر جوابه
عين المعصوم بالطف والاخلاف الحقيقة واما كون ذلك في غير احكام الشرعة كما حققنا
وحققه الطالب في هو طهم بحمل على النبي الاحباء وليس بحمل اعم ﴿ولم تقع﴾ انه لا باس من
روح الله الا القوم الكافرون فيه حصر الياس عليهم وهو مطلق فيصدق في اي كافر
في اي وقت وعلى اي حال نعم الدنيا والاخرة اما الدنيا فلانه كافر ياس فكيف رجوه واما

الاخرة فيحكم الدين فيها وادلة على الرجا كثيرة مسلم في الاخرة من هذه الامة وغيرها من سائر الامم
﴿ولم تقع﴾ وتصدق علينا فيه ان سوال الملوك للصدقة جايز وصح حديث ان سائلا سال رجلا
ذا سلطان ووجه ان له فيما انجد الملوك حقا فلا منة ولكن هذا هو ان وان اعتاد سوال
الملوك المبالغة في التشكر والاعتداد واهم الامتنان وانما ذكر نوع من جورهم على المستحقين
﴿ولم تقع﴾ من بعد ان نزغ الشيطان بيني وبين اخوتي من نكبات البدو على لسان النسج
اي مره الى اخوانه من الجبه وهي الجاكم الحسن بركاته قال رجل وجدت يوسف فكر بكا
فانه اسند النزغ الى الشيطان قال الاخر وانا وجدت موسى فدبر بالرب اي لا
املك الا نفسي واخي ولم ينفع بنفسه هذا حاصل المعنى ﴿ولم تقع﴾ توفني مسلما الاية
قد ورد النهي عن تمني الموت قلنا اذا ذكر حيث يكون لامر من امور الدنيا وقد صح
كما في حديث بدر اجر يقبر اجر فيتمنى انه مكانه ما به شوقا الى لقاء ربه وتوفي عليه
الصلاة والسلام يكون تمنيه شوقا الى لقاء هذا على ما روي عن بعض السلف ان ذلك
والظاهر ان الامر مثل ﴿ولم تقع﴾ وتوفنا مسلمين اي ثبتنا حين توفاني على الاسلام
فهو طلب احفظ على ما هو عليه سلام حتى الفارق مسلما ﴿ولم تقع﴾ وما نوس اكثرهم بالله الا
وهم مشركون اصل الاشراك ان يجعل الشيء شركة بين شركين في شركة بينهما شركة فيما شركة جعل الوسط
فالاشراك في الدين ان يجعل شيء من الغير لله فاذا ناه قال الرباني والعلاء ان يجعل لغير الله
شركا في الربوبية وعمل وساطة ان يجعل الغير لله ما يخص لله كجعل الغيب والاثار
الى لم يعطها الا لمخترع الخلوق كتاثير بعض الصور الكوكبية وهذا الذي يعرف في العالم
ومنه المدح لغير الله وهو الاخص من الصور الكلي لله شركة ومحله فصل بين ادنى
الشرك واعلاه باجمال املاه احكام الكفر في الدنيا والاخرة وفصل المشرك ونبي
ذريته ونحو ذلك وخفف اذ ناثان لم يجعل الكفر في الدنيا احكام الكفر بل يقام عليه حكم
الاسلام ويجعل له في الاخرة ذلك لما ورد انه يعاد لصاحب العمل الذي وجد له الرياء
اطلبوا جزاء هذا الذي كنتم ترائون فانى اغنى الشركاء عن الشرك واما الذي جاء في الحديث المنسوب
ما وضع الكافر بالاخرة والذي كذلك وما الحس توقف فيه مثل قولهم مطرنا
بنوء كذا مرة ومن اعتقاد انه غير لله بالجزء القول والاخبار انه وقع المطر
في وقت مخصوص فالاشبه شامل لما ذكرنا نقصد على جهة الاباحة فكون معصية ذنبا
فقط وبعضهم قد يعلن في الكفر وقد ذكرنا الجر هذا في سورة الاعراف والله اعلم
﴿ولم تقع﴾ حتى اذا استياس الرسل وظنوا انهم قد كذبوا جاءهم نصرنا الذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)